ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The Inference of Abo Al-Barakat Al-Anbari (D. 577 AH.) by the Sub-Jurisprudential Evidence in Solving the Grammatical Problems Disagreement

Dr .Habeeb Ahmed Ali

Tikrit University/ Educational Collage for Humanitarian Sciences/ Arabic Language Department

* *Corresponding author: E-mail* : habahm@tu.edu.iq

***Keywords*:**
Evidence for
the Reearch
origins of the first
sounding subdivision th

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 22 Nov. 2020
Accepted 30 Nov 2020
Available online 22 Dec 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The present research studies a group of the secondary proves about grammar which Abo Al-Barakat Al-Anbari (D. 577 AH.) based on his opinions about some of the issues of disagreement among Al-Basrah and Al-Kufa Schools Grammar Specialists.The research is based on studying some of the grammar disagreement issues, then to show Al-Anbari point of view and his Judgment in that relevance based on some of the secondary proves of the grammar that were distributed in four sections. The First Section studies the disagreement with the original rules, the second section is dedicated to the prove that shows the reason, the third section discussed the prove of priority, and the fourth section to the prove of exploring and dividing.The Research concluded that Abu Al-Barakat had followed in this work the method of the fundamentalists who were the first who adapted these proves which were unknown in the way that grammar proves were known, or those of the grammar fundamentals such as listening, measuring, assent and case accompaniment. In addition to the fact that he followed Ibn Jinni's method in using these proves in his judgment of some grammatical issues of disagreement, especially those that did not subjected to the original grammar proves which were agreed upon by the grammar specialists .The research concludes as well that Al-Anbari is considered as one of the early Arabic Language Scientists who followed the Secondary Proves, in addition to the fact that he is considered as one of the early grammar scientists who allocated sections in their books to discuss the grammar origins in which he showed the value of following them whether it was an original or secondary one.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.12.2020.6

استدلال أبي البركات الأنباري (ت 577هـ) بالأدلة الفرعية الفقهية في حكمه على مسائل الخلاف النحوي . دراسة تطبيقية

أ.م.د. حبيب أحمد علي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

يتناول البحث طائفة من الأدلة الفرعية للصناعة النحوية التي استند إليها أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) في حكمه على عدد من المسائل المختلف فيها بين نحويي المدرستين البصرية والكوفية .

قامت فكرة البحث على تناول عدد من مسائل الخلاف النحوي ومن ثم إبراز موقف الأنباري منها وحكمه عليها مستندا الى عدد من الأدلة الفرعية للصناعة النحوية موزعة على أربعة مباحث؛ تضمن الأول دليل مخالفة الأصول والثاني دليل بيان العلة وخصص الثالث لدليل الأولى والرابع لدليل السبر والتقسيم .

وقد خلص البحث إلى أن ابا البركات قد اقتفى في عمله هذا أثر الأصوليين الذين كان لهم السبق في اعتماد هذه الأدلة التي لم تكن معروفة على النحو الذي عرفت به أدلة الصناعة النحوية أو أصول النحو كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، فضلا عن انتحائه منحى ابن جني في الاستدلال بهذه الأدلة في الحكم على طائفة من مسائل الخلاف النحوي، ولا سيما تلك المسائل التي لم تخضع لأدلة الصناعة النحوية الأصلية التي اتفق عليها النحويون .

وخلص البحث أيضا إلى أن الانباري يعد من أوائل علماء العربية الذين استعانوا بالأدلة الفرعية، فضلا عن أنه يعد من أوائل النحويين الذين عقدوا أبوابا في كتبهم لأصول النحو مبينا قيمة الاستدلال بها سواء أكانت أصلا أم فرعا .

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين، أما بعد :

فإن النـــحو علم يُعرف به حقائق المعاني، ويوقـف بـــه على معرفة الأصول والمبانـــي، ويحتاج إليه في معرفة الأحـكام، ويستدل بـــه على الـفرق بين الحـلال والحرام، ويُتوصل بمعـرفته إلى معـــاني الكـتاب، ومـــا فيـــه مـن الحـكمة وفـصل الخطـــاب، ولابد له مع ذلك من أصـــول تُحكمـــه، وضوابط تضبطه حتـــى يكـــون الاستدلال، والاحتجاج على أصول وقواعد محكمة.

وقد أنعمنا النظر كثيرا في واحد من أهم كتب التراث النحوي العربي، وهو (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لمؤلفه أبي البركات الأنباري (ت 577هـ) فوجدنا مؤلفه ينحو منحى ابن جني (ت 392 هـ) في اعتماده الأصول الثانوية أو الفرعية دليلا للحكم على طائفة من المسائل المختلف فيها بين نحويي المدرستين البصرية والكوفية؛ إذ وجدنا ذلك مبثوثا في أثناء هذا الكتاب فضلا عن كتابه الآخر (أسرار العربية)، ولا شك أن ذلك ما ميّزَ الأنباري من علماء النحو الآخرين الذين كانوا يكتفون بأصول النحو المعروفة، كالسماع والقياس، والإجماع ، وغيرها .

ولا شك أن الأدلة الفرعية التي استند إليها أبو البركات كانت مستمدة من علم أصول الفقه، إذ إن علماء الأصول قد اعتمدوها كثيرا في استنباط المسائل الفقهية، أو تقرير كثير من الأحكام في هذا الجانب

المهم من علوم الشريعة، وكما فعل النحويون المتقدمون الذين وضعوا أسس النحو العربي وقواعده باعتمادهم الأصول المعروفة التي قررها علماء الأصول، جاء أبو البركات ليستدل بأصولهم الفرعية للحكم على صحة ما ذهب إليه نحويو المدرستين من عدمها، ولا سيما في المسائل المختلف عليها بينهم، إذ كان لتلك الأصول القول الفصل في ترجيح مذهب نحوي على آخر.

أما سبب اختيار هذا الموضوع، فيعود إلى محاولة إبراز جهود أبي البركات الأنباري في الاستدلال ببعض الأدلة الفرعية كمخالفة الأصول، وطريق الأولى، وبيان العلة، والسبر والتقسيم، فضلا عن محاولة التعريف بتلك الأدلة التي لم يشع استعمالها لدى النحويين المتقدمين والمتأخرين .

وقد اقتضت خطة البحث تقسيمه على أربعة مباحث يسبقها تمهيد وتقفوها خاتمة .

تضمن التمهيد ترجمة موجزة لأبي البركات الأنباري من حيث اسمه، ونسبه، وحياته، وآثاره، ووفاته .

وخصصت المبحث الأول للاستدلال بمخالفة الأصول، وقد ضمنته أربع مسائل من المسائل المختلف عليها .

أما المبحث الثاني فخصصته للاستدلال بطريق الأولى وضمنته سبع مسائل .

وأما المبحث الثالث فخصصته لبيان العلة وضمنته ثلاث مسائل من مسائل الخلاف.

وخصصنا المبحث الرابع للسبر والتقسيم وتضمن خمس مسائل من مسائل الخلاف .

وختمت البحث بخاتمة تضمنت أهم ما توصلت إليه من نتائج .

وجاءت مصادر البحث موزعة بين كتب اللغة والنحو والفقه وأصوله، كان من أهمها : الكتاب لسيبويه (ت180 هـ)، والخصائص لابن جني (ت 392هـ)، والعدة في أصول الفقه لابن الفراء (ت 485هـ)، والمستصفى في علم الأصول لأبي حامد الغزالي (ت 505 هـ)، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، وغيرها .

وثمة أمر وددت الإشارة إليه، هو أن البحث قد اقتصر على بعض أدلة الأصوليين الفرعية لا كلها بما يتناسب والبحوث القصيرة .

الله أسال أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، فمنه وحده نستمد العون والتوفيق، والحمد لله في الأولى والآخرة .

التمهيـــد

ترجمة مختصرة لأبي البركات الأنباري .

نال أبو البركات الأنباري نصيبا وافرا من الشهرة بين أقرانه من النحويين، إذ شهد له الجميع بعلو الكعب وسمو المنزلة في اللغة العربية وعلومها، وقد ترجمت له طائفة من أصحاب كتب التراجم، ونقل ذلك عدد من الباحثين الذين تناولوا مؤلفاته وجهوده بالبحث والدراسة؛ لذا سأكتفي بنبذة مختصرة عن هذا العالم الجليل .

أولا ـ اسمه وكنيته ولقبه :

تكاد المصادر التي ترجمت له تجمع على أن اسمه هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي [1].

ثانيا ـ حياته وطلبه العلم :

قدم أبو البركات الأنباري بغداد في صباه، وقرأ الفقه على سعيد بن الرزاز حتى برع, وحصل طرفا صالحا من الخلاف، وصار معيدا للمدرسة النظامية، وكان يعقد مجالس الوعظ [2] .

وقرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي (ت 540هـ)، ولازم ابن الشجري (ت 542 هـ) حتى برع وصار ممن يشار إليهم في النحو، وسمع بالأنبار من أبيه، وبغداد من عبد الوهاب الأنماطي، ومحمد بن حبيب العامري وغيرهم، إذ روى الكثير من كتب الأدباء [3] .

كان أبو البركات إماما، ثقة، فقيها، مناظرا، غزير العلم، ورعا، زاهدا، عابدا، تقيا، عفيفا، لا يقبل من أحد شيئا [4] .

ونقل السبكي (ت 771 هـ) في طبقاته قول الموفق عبد اللطيف : ((لم أر في العباد المنقطعين أقوى منه في طريقه، ولا أصدق منه في أسلوبه جد محض ولا يعتريه تصنع، ولا يعرف السرور، ولا أحوال العالم)) [5] .

ثالثا ـ آثـــــاره :

صنف أبو البركات الأنباري عددا كبيرا من المؤلفات المشهورة منها : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، والإغراب في جدل الإعراب، وميزان العربية، وحواشي الإيضاح، ومسألة دخول الشرط على الشرط، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، وتصرفات لو، وحلية العربية، والأضداد، والنوادر، وتأريخ الأنبار، وهداية الذاهب في معرفة المذاهب، وأسرار العربية، و

لمع الأدلة، وبداية الهداية، والداعي إلى الإسلام في علم الكلام، و الوجيز في التصريف، وغريب إعراب القرآن، والزهرة في اللغة، وحلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود [6] .

وفـاته :

أما وفاته (رحمه الله) فقد كانت في ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة سبع وسبعين وخمسمائة للهجرة، ودفن يوم الجمعة بباب أبزر بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي .[7]

المبحث الأول : الاستدلال بمخالفة الأصـــــول .

استدل ابو البركات الأنباري بطائفة من الأصول الفرعية، أو الأصول ذات القاعدة في رد كل ما خالف قاعدة نحوية او أصلا نحويا اتفق عليه العلماء، ومنها مخالفة الأصول .

والأصل : هو ما جرده النحويون بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح، سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة [8] .

فمخالفة الاصول حجة يمكن من خلالها رد كثير من الآراء التي جاءت بها طائفة من النحويين على الرغم من كونها دليلا فرعيا لم يشع استعماله او الركون إليه عند المتقدمين الذين أرسوا قواعد النحو وأصوله المعتمدة التي عدت فيما بعد المرجع الأصيل الذي يحتكم إليه في حسم كثير من المسائل المختلف فيها بين علماء اللغة ولاسيما النحاة منهم .

وقد اتخذ ابو البركات من مخالفة الأصول دليلا في حكمه على عدد من مسائل الخلاف النحوي، ومن ذلك :

أولا- الاستدلال على أن (إن وأخواتها) تنصب الاسم وترفع الخبر.

اعترض أبو البركات الأنباري على رأي الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن (إن) تنصب الاسم ولا ترفع الخبر مستدلا بمخالفة ذلك للأصول بقوله : ((والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بينا)) [9] .

ولا شك أن استدلال الأنباري بمخالفة الأصول في نقضه رأي الكوفيين في هذه المسألة استدلال صحيح؛ لأن (إن وأخواتها) من الأحرف المشبهة بالفعل في عملها، فكما يعمل الفعل عند دخوله على معموله تعمل هذه الأحرف، فـ (إن) أو إحدى أخواتها إذا ما دخلت على الجملة الاسمية فإنها تنصب

الاسم وترفع الخبر ما يعني أن رفع الخبر بعد دخولها هو رفع جديد وليس إبقاء له على حالته الأولى قبل دخول (إن)، ولعل ذلك سبب قول الكوفيين بأنها غير عاملة في الخبر .

ونقل سيبويه (ت 180 هـ) عن الخليل (ت 175 هـ) القول بعملها بقوله : ((زعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب كما عملت(كان) الرفع والنصب حين قلت : كان زيد أخاك)) [10] .

ثانيا ـ الاستدلال على عمل حرف الجر مع الحذف .

عد ابو البركات الأنباري قول الكوفيين بأن حرف الجر لا يعمل مع الحذف مخالفا للأصول؛ وذلك لإعمالهم (ربّ) مع الحذف بعد الواو والفاء وبل، إذ اعتمد أصولهم لنقض رأيهم؛ ذلك لأن أصل القاعدة عندهم : إن بعض حروف الجر تعمل مع الحذف، والدليل على ذلك قول الشاعر[11] :

وبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعَماؤُهُ كأن لون أرضه سما ؤُهُ

والحق أن البصريين يجيزون الجر بحرف الجر المحذوف سواء أكان (ربّ) أم غيره، قال ابن مالك (ت 672هـ) : ((وتجر بغير ربَّ أيضا محذوفا في جواب ما تضمن قبله أي معطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بلا أو لو أو في مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة أو هلا أو إن أو الفاء الجزائيتين)) [12].

ثالثا ـ الاستدلال على نقض قول الكوفيين بجواز تقديم معمول فعل الشرط عليه.
ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية نحو قولك "إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ" فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل [13].

واستدل أبو البركات بمخالفة الأصول في اعتراضه على رأي الكوفيين، إذ يرى أن كلامهم يؤدي إلى تقديم ما يرتفع بالفعل عليه وهو ما تأباه الأصول لما فيه من اختلاف الرتبة النحوية التي تستدعي أن يأتي معمول فعل الشرط بعده؛ إذ نجده يقول : ((هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن يكون مرفوعًا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسرًا له)) [14] .

والذي أراه أن ما ذهب إليه الأنباري هو الأقرب للصواب؛ ذلك لأن معمول فعل الشرط يأتي بعده رتبة ويرتفع به، إذ إنه لو تأخر عنه وجب تقدير فعل المعمول المتقدم يفسره الفعل المذكور بعده أو يدل عليه، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى بالقبول مما يحتاج إليه.

رابعا ـ الاستدلال على نقض قول الكوفيين بجواز توكيد النكرة توكيدا معنويا .

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة نحو قولك: "قعدت يومًا كله، وقمت ليلة كلها" [15]..

واستدل أبو البركات بمخالفة الأصول على عدم جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا معترضا على رأي الكوفيين، فقد رد كل الشواهد التي جاؤوا بها بقوله : ((ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي جاء ذكرها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة؛ وذلك لشذوذها وقلتها في بابها، إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز)) [16].

ويبدو لي صحة ما استدل به الأنباري في نقضه رأي الكوفيين؛ لضعف أدلتهم أولا، ولأن ثمة تناقضا بين النكرة والتوكيد، فالنكرة تدل على العموم في حين يدل التوكيد على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما مخالف للآخر ومضاد له.

المبحث الثاني : الاستدلال ببيان العلة.

الْعِلَّةُ لغة : الْمَرَضُ، وَصَاحِبُهَا مُعْتَلٌّ، عوَلَّ الْمَرِيضُ يَعِلُّ عِلَّةً فَهُوَ عَلِيلٌ. وَرَجُلٌ عُلَلَةٌ، أَيْ كَثِيرُ الْعِلَلِ ،وَمِنْ هَذَا الْبَابِ وَهُوَ بَابُ الضَّعْفِ : الْعَلُّ مِنَ الرِّجَالِ : الْمُسِنُّ الَّذِي تَضَاءَلَ وَصَغُرَ جِسْمُهُ . [17]

أما في الاصطلاح فيراد بها : ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه. [18]

ذهب أبو البركات الأنباري إلى أن هذا الدليل إنما يكون على ضربين بقوله : ((الاستدلال ببيان العلة ضربان، الضرب الأول أن تبين علة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم، والثاني أن تبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضوع الخلاف ليعدم الحكم)) [19].

ومثال الضرب الأول قوله : ((فمثل أن يستدل من عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول : إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وتلونه، وهذا جار على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاقلا)) [20].

ومثال الثاني قوله : ((فهو مثل أن يستدل من أبطل عمل أن الثقيلة لشبهها بالفعل، وقد عدم بالتخفيف فوجب ألا تعمل))[21].

وقد استدل الأنباري ببيان العلة على بعض المسائل النحوية جاعلا من ذلك وسيلة لاختيار صحة ما ذهب إليه، ومن ذلك :

أولا ـ الاستدلال على إعمال (ما) الحجازية عمل ليس .

يرى الكوفيون أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، ويرى البصريون أنها تعمل فيه، وهو منصوب بها [22].

وذهب الأنباري إلى نقض قول الكوفيين وتأييد رأي البصريين مستدلا ببيان العلة بقوله : ((أما قولهم إن القياس يقتضي ألا تعمل قلنا : كان هذا هو القياس إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن، قال الله تعالى : ((ما هذا بشرا)) ا[23]، وقال تعالى : ((وما هن أمهاتهم)) [24].)) [25]

وقد ذكر أوجه المشابهة بالقول : ((ما أشبهت ليس، ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما أن (ما) تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال، والوجه الثاني : أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، ويقوي هذه الشبه بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس)) [26].

يتضح من كلام أبي البركاات أنه جعل من المشابهة بين (ما) و (ليس) من جهة كونهما نافيتين فضلا عن دخولهما على المبتدإ والخبر علة لعمل الأولى عمل الثانية .

ثانيا ـ الاستدلال على عدم جواز اشتقاق أفعال التعجب من الألوان والخلق .

جعل أبو البركات الأنباري من ثبات الأشياء في الشخص علة لعدم اشتقاق أفعال التعجب منها بقوله : ((إن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها كاليد والرجل، وما أشبه ذلك)) [27] .

ولما كانت الألوان تجري مجرى أعضاء الجسم التي لا معنى للأفعال فيها، فضلا عن أنها غير قابلة للتفاوت فقد أبطل الأنباري التعجب منها، وقد فسر ابن عصفور (ت 669 هـ) ذلك بقوله : ((ولذلك لم يجز التعجب من الألوان والعاهات؛ لأن أفعلهما في الأصل (أفعل وأفعال) وهما أزيد من ثلاثة أحرف؛ ولذلك لم يعلوا (حول وعور وسود)؛ لأنها في معنى أحول وأعور وأسود، وأما قوله [28] :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهمُ فأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فلا يقاس عليه؛ لأنه ضرورة، وإن كان على وزن (أفعل) ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه نحو قولهم : ما أخطأه وما أصوبه)) [29].

ونافلة القول : إن إبطال الأنباري التعجب من الألوان بعدها فرعا على الأعضاء أمر مقبول؛ لأن الثابت فيهما أنهما غير قابلين للتفاوت الذي عده النحويون أحد شروط صياغة اسم التعجب.

ثالثا ـ الاستدلال على إعراب الفعل المضارع حملا على الاسم .

اختلف البصريون والكوفيون في علة إعراب الفعل المضارع؛ فذهب الكوفيون إلى أنه إنما أعرب؛ لأنه دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، على حين ذهب البصريون إلى أنه قد أعرب حملا على الاسم [30].

وذهب أبو البركات الأنباري مذهب البصريين في قولهم بإعراب الفعل المضارع مستدلا ببيان العلة، وهي المشابهة بينه وبين الاسم بقوله : ((إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب؛ لأنه ضارع الاسم؛ ولهذا سمي مضارعا، والمضارعة المشابهة، وفيه سمي الضرع ضرعا؛ لأنه يشابه صاحبه)) [31].

وقد ذكر الأنباري وجوه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم ومنها :

أ ـ أن يكون الفعل المضارع شائعا فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، ومثال ذلك قولك: يقوم فصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليها السين أو سوف أختص بالاستقبال كما أنك تقول: رجل فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام أختص برجل بعينه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه [32].

ب ـ أن تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، وهذه الخاصية موجودة في الأسماء قبل الأفعال كقولك: إن زيدا ليقوم، كما تقول: إن زيدا لقائم، ولام الابتداء تختص بالأسماء، فلما دخلت على الفعل دلت على المشابهة بينهما [33].

والذي أراه أن استدلال الأنباري ببيان العلة، وهي المشابهة بين الفعل المضارع والاسم من أكثر من وجه، وجعلها مسوغا لإعراب الفعل المضارع هو استدلال صحيح؛ لأن تلك العلة قد أوجبت للفعل المضارع الحكم الذي وجب للاسم .

المبحث الثالث : الاستدلال بـ (الأولى) .

يقصد بالأولى : أن يحمل الفرع على الأصل بمعنى يوجب الجمع بينهما ثم يبين في الفرع زيادة توجب تأكيد الفرع على الأصل فيكون حكم الفرع في الأصل آكد [34].

أو هو ((أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة)) [35]، ومثاله : إعلال المصدر لإعلال فعله كـ (قمت قياما)، وتصحيحه لصحته كـ (قاومت قواما)، ونصب الوجه بعد الحسن حملا على منصوب الضارب المحمول في جره عليه [36] .

ويرتبط مفهوم الأولوية بمفهوم المناسبة، ومعنى ذلك أن يكون أحد الوصفين المعلولين أكثر مناسبة للحكم من الآخر؛ لتعلقه به أكثر من ذلك المعلول [37].

وقد عد النحويون والأصوليون علة الأولى علة محتجا بها صحيحة، والدليل على ذلك : ((أن أحد أقسام الدلالة على صحة العلة (التأثير وشهادة الأصول) وهذا المعنى موجود في الأولى؛ لأنه قد أثر، ولأن الأولى فيه ضرب من التنبيه، والتنبيه حجة في الشرع)) [38] .

وقد أثبت علماء الأصول استدلالهم به مستندين إلى قوله تعالى : ((ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما)) [39] فإنه أفهم تحريم الضرب والشتم [40] .

فالآية تشير إلى تحريم فعل لا يكاد يساوي شيئا أمام ما هو أشد منه، وهو السب والشتم؛ لذا فإن تحريم الفعل الأشد يكون من طريق الأولى .

واستدل الأنباري بالأولى؛ لاستيفائه أركان القياس وقد تأثر في ذلك باستدلال الفقهاء وأقيستهم في تغليب الفروع على الأصول، ومن تطبيقاته عنده :

أولا ـ الاستدلال على أن عامل النصب في المفعول هو الفعل وحده .

ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في المفعول هو الفعل والفاعل محتجين بأنه لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينهما، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا [41]..

استدل الأنباري بالأولى على نقضه رأي الكوفيين بقوله : ((قلنا هذا يبطل بأن، فإنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال : (إن في الدار لزيدا)، و(إن عندك لعمرا)، قال تعالى : ((إن في ذلك لآية)) [42] ، وقوله تعالى : ((إن لدينا أنكالا)) [43]، فنصب الاسم بإن وإن لم تله فكذلك ها هنا، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل، فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى)) [44].

ويبدو لي أن وجه استدلاله هنا أن الفعل لما كان أقوى من حرف المعنى عمل عملين في وقت واحد إذ رفع الفاعل ونصب المفعول، ولم يقف الفاعل حائلا بينه وبين عمله النصب في المعمول (المفعول) .

ثانيا ـ الاستدلال على عدم دخول لام التوكيد على فعل الأمر .

استدل أبو البركات بطريق الاولى في تأييده مذهب البصريين الذين يرون أن لام التوكيد لا تلحق فعل الأمر بقوله : ((وإذا كان الماضي لا تدخله هذه اللام مع وجود شبه ما بالأسماء، فلأن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبه ما بالأسماء كان ذلك من طريق أولى)) [45].

يتبين لنا من قول الأنباري أنه نظر إلى الفعل الماضي على أنه أصل المشتقات ـ موافقا بذلك الكوفيين ـ وأن فعل الأمر فرع عليه، وهو أضعف منه؛ ذلك لأن الفعل الماضي فيه مشابهة للاسم من جهة الوصف، وبذلك اجتمعت في الفعل الماضي صفتان هما القوة ومشابهة الاسم وعلى الرغم من ذلك لم تلحقه لام التوكيد، فمن الأولى أن لا تلحق فعل الأمر؛ لأنه ينحدر عن رتبة الماضي في ضعفه وعدم مشابهته الاسم .

ثالثا ـ الاستدلال على منع دخول لام الابتداء على خبر (لكن) .

ذهب الكوفيون إلى جواز دخول لام الابتداء على خبر لكن، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك [46].

وقد أيد ابو البركات البصريين في هذه المسالة مستدلا بالأولى معللا ذلك بالقول : ((لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها، وإذا لم تدخل اللام في اسمها فإن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى)) [47].

ووجه الاستدلال هنا هو أن الأصل في لام الابتداء أن تكون متقدمة في صدر الكلام فلما لم يجز أن تدخل على الاسم وهو الأحق بدخولها عليه ؛ لأنه صدر الكلام ، ولام الابتداء لها الصدارة أيضا فكان منع دخولها على الخبر من طريق الأولى .

رابعا ـ الاستدلال على سبب رفع الفعل المضارع .

اعترض أبو البركات الأنباري على ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم مؤيدا ما ذهب إليه البصريون الذين يرون أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم [48] .

وقد استدل على ذلك بقوله : ((وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : إنه يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، قلنا : هذا فاسد؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع قبل النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول، وكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلا يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق أولى)) [49].

ووجه الاستدلال في هذه المسألة أن أوجه الإعراب في الفعل المضارع ثلاثة : الرفع والنصب والجزم، والرفع هو ما يستحقه الفعل المضارع؛ لأنه شابه الاسم، فلما كانت صفة الاسم الرفع أصلا قبل أن يسلط عليه عامل، فالفعل المضارع كذلك، فضلا عن أن النصب والجزم حالتان طارئتان على الاسم مثلما هما طارئتان على الفعل المضارع .

خامسا ـ الاستدلال على جواز منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر .

استدل أبو البركات بطريق الأولى في تأييده مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز منع الاسم المنصرف من الصرف للضرورة كما في قول الشاعر[50] :

نصروا نبيهم وشدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَيْنَ يوم تَوَاكُلِ الأبطالِ

إذ ترك صرف (حنين) وهو منصرف، قال تعالى: ((ويوم حنينِ إذ أعجبتكم كثرتكم)) [51] .

ويرى الأنباري صحة مذهب الكوفيين بقوله : ((وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قول الشاعر [52] :

فبيناهُ يَشْري رَحلَهُ قالَ قَائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخو الملاطِ نَجيبُ

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى وهذا؛ لأن الواو من (هو) متحركة والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة فجواز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى)) [53].

ووجه الاستدلال في هذه المسألة بطريق الأولى مبني على أن السكون في العربية هو أضعف الحركات، فلما حذف ما هو أقوى منه ـ أعني به الواو المتحركة بالفتح في (هو) ـ فإن حذفه يكون من باب الأولى .

المبحث الرابع : الاستدلال بالسبر والتقسيم .

السَّبْر لغةُ : التَّجرِبةُ، وسَبَرَ ما عنده أي جَرَّبَه، وسبر الجرح بالمسبار أي : نظر ما مقداره [54].

أما اصطلاحا فهو حصر بعض الأوصاف في الأصل وإلغاء بعض؛ لتعين الباقي للملة، كما يقال على حرمة الخمر؛ إما الإسكار أو كونه ماء [55] .

والتقسيم في اللغة مأخوذ من مادة (قسم)، والقسم مصدر قسم الشيء يقسمه فانقسم، والموضع مقسم مثل : مجلس وقسمه جزأه وهي القسمة [53]، والتقسيم التفريق . **[56]**

أما في الاصطلاح فهو جعل الشيء أقساما، وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام نحو: الكلمة : اسم وفعل وحرف. **[57]**

و ((السبر والتقسيم كلاهما واحد، وهو إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها؛ ليتعين الباقي للعلية، كما يقال : علة الحدوث في البيت؛ إما التأليف أو الإمكان، والثاني باطل بالتخلف؛ لأن صفات الواجب ممكنة بالذات وليست حادثة، فتعين الأول)) [58].

ويستعمل السبر والتقسيم إما في النفي والإبطال، أو في الإثبات والتصحيح، يقول أبو البركات الأنباري : ((فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين :

أحدهما : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله .

والثاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح قوله)) [59] .

وقد مثل للنوع الأول بقوله : ((وذلك مثل أن يقول : لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أن تكون لام التوكيد أو لام القسم، فبطل أن تكون لام التوكيد؛ لأن لام التوكيد إنما حسنت مع (إن)؛ لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحد منهما للتوكيد وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك؛ ولذا بطل أن تكون لام التوكيد، وبطل أن تكون لام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها)) [60] .

ومن مسائل الخلاف التي استدل بها ابو البركات بالسبر والتقسيم :

أولا ـ الاستدلال على بطلان القول بأن (إما) من أحرف العطف .

استدل ابو البركات الانباري على أن (إما) ليست عاطفة بالسبر والتقسيم، وهو أن حرف العطف إما أن يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة، وأن هذه الاحتمالات التي يمكن أن تدل على كون (ما) عاطفة احتمالات قريبة إذ إن وظيفة حرف العطف لا تخرج عن تلك الاحتمالات [61] .

وقد ذهب الى القول بعدم عطفية (إما) مستدلا بالقاعدة النحوية، وذلك نحو قولنا : قام إما زيد وإما عمرو، اذ يتضح من هذا المثال أنها لم تعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة [62] .

ونقل السيوطي عن ابن مالك القول بوقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في كقولنا : لا زيد ولا عمرو فيها، ولا هذه غيرعاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو [63] .

ويرى الباحث أن بالإمكان إضافة سبب آخر يقتضي عدم عد (إما) من أحرف العطف في المثال الذي ساقه الأنباري، وهو أنه لا يجوز أن يجتمع حرفا عطف في جملة واحدة؛ لأن ذلك يؤدي إلى فساد المعنى، ولا سيما أن (إما) هنا قد اجتمعت مع الواو وهي أم باب العطف .

ثانيا ـ الاستدلال على اسمية (كيف) .

مذهب النحويين ان (كيف) لا تكون إلا اسما بلا خلاف بينهم في ذلك، يقول العكبري : ((كَيفَ اسْم بِلَا خلاف، وانما ذَكرنَاهَا هَاهُنَا لخفاء الدَّلِيل على كَونهَا اسْما)).[64]

وقد اتخذ ابو البركات الأنباري من السبر والتقسيم دليلا على أن (كيف) اسم نافيا أن تكون حرفا؛ لأنه يرى أن الحرف لا يفيد معنى مع كلمة واحدة كقولنا : (في الدار)، ونفى أن تكون فعلا؛ لأن الأفعال لا تخرج عن ثلاثة أزمنة هي : الماضي، المضارع، الأمر؛ إذ لا يصح أن تكون ماضيا؛ لأنها لا تأتي على أوزانه، وهي : (فعل، فعل، فعل)، ولا تصح أن تكون مضارعا؛ لأن الفعل المضارع يتميز بالزوائد الأربعة التي تدل عليه وهي أحرف (نأتي)، ولا يصح أن تكون أمرا؛ لأن الأمر لا يفيد الاستفهام بعكس (كيف)، وإذا بطل عنها ذلك بقي أن تكون اسما [65] .

ونافلة القول إن دَلِيل السبر والتقسيم الذي استند إليه أبو البركات اوجب كَونهَا اسْما ؛وَذَلِكَ لان (كيف) لَا تَخْلُو من ان تكون واحدا من أقسام الكلام الثلاثة فهي إما ان تكون اسْما أَو فعلا أَو حرفا وبعد أن ذكر الأقسام المتعلقة بـها نفى عنها الفعلية والحرفية واثبت لها قسما واحدا، وهو الاسمية .

ثالثا ـ الاستدلال على أن العلامات الفرعية في التثنية والجمع حروف إعراب لا علامات تدل على الإعراب .

ذهب أبو البركات الأنباري مع الرأي القائل بأن العلامات الفرعية في التثنية والجمع حروف إعراب بقوله : ((لا تخلو العلامات الإعرابية من أن تدل على الإعراب في الكلمة أو في غيرها، فإذا كانت تدل على الإعراب في الكلمة فلابد من تقديره فيها فيرجع هذا القول إلى القول الاول، وهو مذهب سيبويه، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين)) [66] .

وهو بذلك يرد على المبرد والأخفش اللذين يريان عكس ذلك .

ويبدو لي أن الاستدلال عند أبي البركات في هذه المسألة يحتمل وجهين :

الاول : ينتقض بأنه يدل على الإعراب، فهو في تقدير الإعراب؛ لأن الياء ـ مثلا ـ وهي علامة الجر في المثنى وجمع المذكر السالم قريبة من الكسرة، بل هي ناتجة من إشباع الكسرة ومد الصوت فيها؛ لذلك صلحت أن تكون حرف إعراب؛ لقرب مخرجها من حركة الكسر .

والثاني : وهو وجه بعيد بعض الشيء عن كونه متعلقا بالحكم؛ لأن الحديث عن دلالة العلامات الإعرابية الفرعية في المثنى والجمع، وليس في كلمة اخرى .

رابعا ـ الاستدلال على حرفية (حاشا) .

ذهب أبو البركات الأنباري ـ مستدلا بالسبر والتقسيم ـ إلى تأييد البصريين الذين ذهبوا إلى أن (حاشا) حرف وليس فعلا مستدلين بقول الشاعر[67] :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ أَبَا ثوبانَ ليس ببكمةِ فَدْمِ

إذ يقول : ((فلا يخلو إما أن يكون هو العامل للجر، أو عامل مقدر بطل أن يقال :

عامل مقدر؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف فوجب أن يكون هو العامل)) [68] .

وأنكر بعض الكوفِيّين منهم الفراء حرفية (حاشا) إذ عدوها فعلا أبدا لقَولهم حاشا يحاشي وَإن الْجَرّ بعْدهَا بلام مقدرَة وَالْأَصْل حاشا لزيد لَكِن كثر الْكَلَام بهَا فأسقطوا اللَّام وخفضوا بهَا [69] .

و ذهب ابن هشام إلى تأييد رأي الكوفيين، إذ يرى أن أحد وجوه (حاشا) هو أن تكون فعلا متعديا، فنقول : حاشيته بمعنى : استثنيته [70] .

ونافلة القول : إن (حاشا) لا تخلو من أمرين :

إما أن تكون هي عامل الجر، أو أن يكون هناك عامل مقدر، وقد أبطل الأنباري التقسيم الثاني معللا ذلك بأن حرف الجر لا يعمل مقدرا (محذوفا) .

ومن الحري بالذكر أن أبا البركات الأنباري قد ذكر الأوصاف التي تدل على حرفية (حاشا)، وهو ما يراه البصريون، ولم يتعرض لرأي الكوفيين القائل بأنها فعل، إذ لم يعترض على ذلك على الرغم من كونه احتمالا قريبا .

الخــاتمة

بعد أن يسر الله لي السبيل لإتمام البحث، أوجز هنا أهم نتائجه :

1- اقتفى أبو البركات الأنباري أثر علماء أصول الفقه في الاستدلال بالأدلة الفرعية في الحكم على عدد من مسائل الخلاف النحوي بين نحويي المدرستين البصرية والكوفية، إذ يعد من أوائل علماء العربية الذين استعانوا بالأدلة الفرعية في الحكم على كثير من مسائل الخلاف .

2- نحا أبو البركات الأنباري منحى ابن جني في الاستدلال بالأدلة الفرعية على محاكمة طائفة من المسائل النحوية، ولا سيما تلك المسائل التي لم تخضع لأدلة الصناعة النحوية الأصلية التي اتفق عليها النحويون .

3- اهتم أبو البركات الأنباري بالأدلة الفرعية اهتماما يكاد يوازي اهتمامه بالأصول النحوية الاصلية المعتبرة كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال .

4- إن الاستدلال بمخالفة الأصول وبيان العلة وطريق الأولى والسبر والتقسيم هو فرع على الاستدلال بأدلة الصناعة النحوية الرئيسة التي اتفق عليها علماء العربية انشقت عنها نتيجة التعمق بالبحث الأصولي .

5 ـ يعد أبو البركات الأنباري من أوائل النحويين الذين عقدوا أبوابا في كتبهم لأصول النحو مبينا قيمة الاستدلال بها سواء أكانت أصلا أم فرعا.

6 ـ شغل الجانب التطبيقي على الأدلة الفرعية الفقهية عند أبي البركات الأنباري حيزا واسعا في أبواب النحو إذ استعان بها في الحكم على كثير من المسائل المختلف عليها إما لأجل توثيق صحتها أو للاستدلال على نقضها .

هوامش البحث

(1) ينظر: فوات الوفيات: 2/ 292، والوافي بالوفيات: 18/ 147، وطبقات الشافعيين : 1/ 691، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 1/ 183..

(2) ينظر : سير أعلام النبلاء : 15 / 325

(3) ينظر : بغية الوغاة : 2 / 86 ، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة : 6 / 299

(4) سير أعلام النبلاء : 21 / 114

(5) طبقات الشافعية : 7 / 156

(6) ينظر: طبقات الشافعية:2/ 107، وبغية الوعاة: 2/ 107، وسير اعلام النبلاء: 15/ 325، والأعلام: 4/ 127، إنباه الرواة : 4/ 332، ومعجم المؤلفين : 5/ 183.

(7) ينظر: إنباه الرواة : 2 / 169 ، وفيات الاعيان : 3 / 139 ، وبغية الوعاة : 2 / 88

(8) ينظر : الأصول: 184- 185.

(9) الإنصاف: 1/ 185.

(10)الكتاب:1/ 132.

(11) الرجز لرؤية: ديوانه: 3، ولسان العرب: 15/ 98، (عمي).

(12) شرح التسهيل: 3/ 186.

(13) الإنصاف: 2/ 505.

(14) المصدر نفسه : 2/ 373.

(15) المصدر نفسه : 369/3

(16) المصدر نفسه : 2م373

(17) ينظر : مقاييس اللغة : 14/4

(18) ينظر :/ التعريفات /154

(19) ينظر : لمع الأدلة : 154

(20) لمع الأدلة: 133.

(21) المصدر نفسه : 133.

(22) الإنصاف: 1/ 134

(23) يوسف: 31.

(24) المجادلة: 2.

(25) الانصاف : 135/1

(26) اسرار العربية : 166..

(27) المصدر نفسه : 82.

(28) البيت لطرفة بن العبد: ديوانه: 15، وشرح المفصل: 93/6، والتصريح: 1/ 325.

(29) المقرب: 1/ 72- 73، وينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 228، وهمع الهوامع: 2/ 317.

(30) ينظر : الإنصاف : 446/2

(31) أسرار العربية: 18.

(32) ينظر: المصدر نفسه : 18.

(33) ينظر: المصدر نفسه : 18.

(34) ينظر: المنهاج في ترتيب الحجاج: 23.

(35) لمع الأدلة : 131

(36) ينظر: المستصفى من علم الأصول: 2/ 150.

(37) في أصول الفقه: 2/ 348.

(38) العدة في أصول الفقه : 349/2

(39) الإسراء: 23.

(40) ينظر : المستصفى من أصول الفقه : 300/1 .

(41) ينظر : الإنصاف : 1 / 68

(42) البقرة: 248.

(43) المزمل: 14.

(44) الإنصاف: 1/ 68.

(45) المصدر نفسه: 2/ 440

(46) المصدر نفسه : 1/ 176.

(47) الإنصاف : 1 /176

(48) ينظر : الإنصاف : 2 / 448

(49) المصدر نفسه : 2 / 449

(50) البيت لحسان بن ثابت، ينظر: الصحاح: 5/ 2105، شرح ديوان المتنبي للعكبري: 1/ 77.

(51) التوبة: 25.

(52) البيت لعجير السلولي، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 1908، وشرح ابيات سيبويه: 1/ 332.

(53) الإنصاف: 2/ 417- 418.

(54) ينظر : العين: 251/7

(55) ينظر : التعريفات : 126

(56) ينظر : لسان العرب : 162/11 مادة (قسم) .

(57) ينظر : الصحاح : 6 / 289

(58) ينظر : الفروق اللغوية : 129

(59) التعريفات : 126

(60) الإنصاف: 2/ 417- 418.

(61) المصدر نفسه : 2/ 417- 418.

(62) ينظر :اسرار العربية : 221

(63) ينظر : المصدر نفسه : 190

(64) همع الهوامع : 5 / 253

(65) مسائل خلافية في النحو : 55

(66) ينظر : أسرار العربية : 40

(67) البيت ينسب إلى الشاعر الجاهلي الجميح (منقذ بن الطماح بن قيس الأسدي) . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 84 / 2

(68) الإنصاف : 1 / 281

(69) ينظر : همع الهوامع : 280/2

(70) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 14

Resources and References

- The Holly Quran

1- Ertishaf Al-Dharb min Lisan Al-Arab, Abo Hayan Mohammed bin Yosuf Al-Andalusi (died at 745 Hijri), Reportage: Mustafa al-Nammas, Arabic Language Collage, Cairo, 1984.
2- Ertiqa' Al-Siyada fi Elm Usul Al-Naho, Issa bin Mohammed Al-Shawi (died at 743 Hijr) Reportage: Abdulrazzaq Al-Sa'di, Al-Anbar Printing House- 1990.
3- Asrar Al-Arabiya, Abdulrahnam bin Mohammed Al-Anbari (died at 577 Hijri), Reportage: Imad Basiyoni, Islamic Book Printing House, Cairo, 2007.
4- Al-Usool , Tamam Hassan, The world of Books, Cairo, 2004.
5- Al-E'lam, Khairuldin bin Mohammed Al-Zarakli, (died at 1396 Hijri), Dar El Ilm Lilmalayin, 5th edition, 2002.
6- Enbah Al-Ruwat ala Anbah Al-Nuhat, Jamal Al-Din Abo Al-Hasan Ali bin Yosuf Al-Kafti (died at 646 Hijri), reportage: Mohammed Abo al-Fadhl Ibrahim, Dar Al-Fikir Al-Arabi- Cairo, 1st edition, 1406 Hijri.
7- Al-Insaf fi Masa'el Al-Khilaf among Al-Basah and Al-Kufa Grammar Specialists, Abdulrahman bin Mohammed Abo Al-Barakat Al-Anbari (died at 577 Hijri) The Modern Library, 1st edition, 1424 Hijri.
8- Bughiyat Al-We'at fi Tabakat Al-Lughawiyiin wa Al-Nuhat, Abdulrahman bin Abi Bakir Jalal Al-Din Al-Saiyoti (died at 911 Hijri), Reportage: Mohammed Abo Al-Fadhil Ibrahim, The Modern Library- Lebanon (without edition no.), (without date).
9- Al-Balagha fi Tarajum A'emat Al-Naho wa Al-Lugha, Majduldin Abo Tahir Mohammed bin Yakoob Al-Fairoz Abadi (died at 817 Hijri), Saaduldin Printing House for printing and distribution, 1st edition -1421 Hijri.
10- Al-Tasrih bi Madhmoon Al-Tawdhih fi Al-Naho, Khalid Abdullah Al-Azhari (died at 905 Hijri) Scientific Books Printing House, Beirut- 1st edition, 1421 Hijri.

11- Al-Thuqat meman lam yaqa' fi Al-Kutub Al-Sitta, Abo Al-Fida Zeinuldin Al-Sodoni (died at 879 Hijri) reportage: Shadi bin Mohammed bin Salim Al-Nu'man, Al-Nu'man Center for Islamic Studies and Researches- Yemen- San'a, 1st edition - 1432 Hijri.
12- Diwan Ru'ba bin Al-Ajaj: Wiliam bin Alward Al-Brosi, Al-Afaq Al-Jadida Printing House- Beirut- 1400 Hijri.
13- Diwan Turfa bin Al-Abd: Sader Printing House- Beirut- 1380 Hijri.
14- Sair A'lam Al-Nubala', Shamsuldin Abo Abdullah Al-Thahabi (died at 748 Hijri) Reportage: Shu'aib Al-Arna'oot, Al-Risala Institution, 3rd edition, 1405 Hijri.
15- Sharh Tashil Al-Fawa'ed, Mohammed bin Abullah bin Malik Jamal Al-Din (died at 672 Hijri), reportage: Doctor Abdulrahman Al-Sayid and Mohammed Badawi Al-Makhtoon, Hajer Printing House for printing and distribution, 1st edition, 1410 Hijri.
16- Diwan Al-Mutanabi explanation, Abo Al-Baqa Abdullah bin Al-Husein Al-Ukburi (died at 616 Hijri), reportage: Mustafa Al-Saqqa, Al-Ma'rifa Printing House, Beirut-Lebanon.
17- Al-Mufassal explanation: Yaieesh bin Ali bin Yaieesh (died at 643 Hijri), reportage: Emil Badee' Yaqoob, Al-Elmiya Printing House- Beirut- Lebanon, 1st edition/ 1422 Hijri.
18- Al-Sihah Taj Al-Lugha wa Sihah Al-Arabiya, Abo Nasir Ismail Bin Hamad Al-Jawhari (died at 393 Hijri) reportage: Ahmed Abdulghafoor Attar, Dar El Ilm Lilmalayin Printing House- Beirut, 4th edition, 1407 Hijri.
19- Tabaqat Al-Shafiy'iya Al-Kubra, Tajuldin Abdulwahab bin taqi Al-Din Al-Sabki (died at 771 Hijri) reportage: Doctor Mahmood Mohammed, Doctor Abdulfattah Mohammed Al-Hilo, Hajer Printing House for printing and distribution, 2nd edition-1413 Hijri.
20- Tabaqat Al-Shafi'yin , Abo Al-Fida Ismail bin Omer bin Kathir (died at 774 Hijri) reportage: Doctor Ahmed Omer Hashim, Doctor Mohammed Zinhum Hashim, Religious Culture Library, 1431 Hijri.
21- Al-Edda fi Usool Al-Fiqh, the Judge Abo Ya'li Mohammed bin Al-Hussein bin Khalaf bin Al-Farra', (died at 485 Hijri), reportage:Doctor Mohammed bin Ali Al-Mubaraki, 2nd edition, 1410 Hijri.
22- Al-Forooq Al-Lughawiyah, Abo Hilal Al-Hasan bin Abullah bin Sahil bin Sa'eed bin Yahya bin Mahran Al-Askari (died about 395 Hijri), reportage: Sheikh Baitullah Bayat, Islamic publishing Institution. Published by the Islamic Publishing Institution which belongs to the Teachers Group in "Qum" 1st edition. 1412 Hijril.
23- Fawat Al-Wafaiyat , Mohammed bin Shaker bin Ahmed who was called Salahuldin (died at 764 Hijri), reportage: Ihsan Abbas, Sader Printing House- Beirut- 1st edition, 1973 AC.
24- Al-Kitab Amro bin Uthman bin Qanbar Abo Bishr who was called Sibawaih (died at 180 Hijri), reportage Abdulsalam Haroon, Al-Khanchi Library – Cairo, 3rd eition-1408 Hijri.
25- Lisan Al-Arab, Mohammed bin Makram bin Ali, Abo Al-Fadhl Jamal Al-Din Ibn Mandhoor (died at 711 Hijri) , Sader Printing House, Beirut- 3rd edition- 1414 Hijri.
26- Lam'e Al0Adellah, Abo Al-Barakat bin Al-Anbari, reportage: Prof. Sa'eed Al-Afghani, The Syrian University Printing House, Damascus, 1377 Hijri.
27- Masa'el Khilafiye fi Al-Naho, Abo Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Ukburi (died at 616 Hijri) , reportage: Mohammed Khair Al-Helwani, Al-Sharq al-Arabi Printing House- Beirut, 1st edition, 1312 Hijri, 1992 AC.
28- Al-Mustasfa fi Elm Al-Usool, Abo Hamed Mohammed bin Mohammed Al-Ghazali (died at 505 Hijri) , reportage : Mohammed bin Sulaiman al-Ashqar, Al-Resala Institution- Beirut, 1st edition , 1417 Hijri.
29- Mu'jam Al-Mu'alifin, Omer bin Ridha bin Mohammed Kahala (died at 1408 Hijri) , Al-Muthanna Library- Beirut, Arab Heritage Revival Printing House- Beirut.

30- Al-Muqarrab, Ibin Asfoor (died at 669 Hijri), reportage: Ahmed Abdul Sattar Al-Jawari, Abdullah Al-Jebori, Al-Ani Printing House – Baghdad, 1st edition, 1391 Hijri.
31- Al-Menhaj fi Tartib Al-Hujjaj, Abo Al-Walid Sulaiman bin Khalaf Al-Baji (died at 474 Hijri) reportage: Abdulhameed Turki, (no edition number), (no date)
32- Ham'ulhawame' fi Sahrk Jam'uljawame' , Abdulrahman bin Abi Baker Jalaluldin Al-Suyooti. (911 Hijri) reportage: Abdulhameed Hindawi, Al-Tawfiqiya Library- Egypt (no edition no.) (no date).
33- Al-wafi belwafaiyat, Salahuldin Khalil bin Aybak bin Abdullah Al-Safadi (died at 764 Hijri) reportage : Ahmed Al-Arna'oot and Turki Mustafa. The Arab Heritage Revival Printing House- Beirut (no edition no.) (no date.)